● أخبار قصيرة

تشكيل وزارة التجارة يساعد على زيادة الإنتاج والصادرات

صرح نائب رئيس الجمهورية للشؤون البرلمانية، بأن إنشاء وزارة التجارة سيساعد على نمو الإنتاج وزيادة الصادرات والسيطرة على جزء من التضخم.

وقال محمد حسيني، مساء الجمعة، في تصريح للتلفزيون الايراني حول زيارته الأخيرة إلى منطقة ماكو الحرة (شمال غرب ايران): لدينا ١٤ منطقة تجارة حرة و١٠ مناطق اقتصادية خاصة، يمكن أن تكون فعالة في تنمية البلاد وظروفها الاقتصادية.

وأضاف: في السابق كان هناك رأي مفاده أن المناطق الحرة أصبحت مراكز استيراد، في حين أن هناك العديد من الإمكانيات للتنمية الاقتصادية، وخلال رحلتنا إلى منطقة ماكو الحرة أعلنا عن ١١٠ حزم استثمارية في هذا المجال، مما سيخلق فرصاً اقتصادية جيدة؛ بالإضافة إلى ذلك، عقدنا أيضاً اجتماعات مع المواطنين والعلماء واستمعنا إلى قضاياهم وسننقلها إلى الجهات المختصة.

إنطلاق ملتقى الإستثمار الأساسي وايجاد فرص الإستثمار في طهران

بحضور شخصيات علمية وناشطة في مجالي الإقتصاد والإستثمار من داخل ايران وخارجها عقد ملتقى "الإستثمار الأساسي وايجاد فرص الإستثمار" في طهران والذي تم التطرق من خلاله إلى الإستثمار بالعملة الإيرانية "الريال" كي يتعرف المشاركون على فرص الإستثمار في أسواق مختلفة. يذكر أن الغرض الرئيسي من عقد هذا الملتقى هو تثقيف الأسواق المالية. وفي الجزء الأول تقدم الأسواق المحلية المناسبة للاستثمار بالريال الايراني، فيما يخصص الجزء الثاني للدخل بالعملة الصعبة. كما أشار المشاركون الى الإستثمارات الصحيحة والأصولية في أسواق العملة الإيرانية، التي تكون في أحسن أحوالها أنها تؤخر إتلاف رأس المال، في حين أن الإستثمار في أسواق "فاركس"، والتعامل بالعملات الرقمية يمكن أن تضاعف رأس المال عدة أضعاف.

إنطلاق أعمال معرض إيران التخصصي بمدينة هرات

إنطلقت أعمال المعرض التخصصي للجمهورية الإسلامية الإيرانية بمدينة هرات (غربي أفغانستان) يوم الخميس بحضور مسؤولي البلدين.

وافتتح معرض الفرص التجارية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أفغانستان خلال مراسم خاصة بمشاركة عدد من المسؤولين الإيرانيين والأفغانيين، بمن فيهم القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في هرات والمستشار التجاري لإيران في أفغانستان ومنظمو المعرض وبعض المسؤولين المحليين في هرات.

وانطلقت أعمال المعرض يوم الخميس لتستمر لمدة أربعة أيام، بمشاركة شركات التصنيع والمصدرين الإيرانيين المرموقين في مجالات الأغذية والبلاستيك والبورسلين وأدوات المطبخ والمطاط والأدوية والطلاء والألمنيوم والبتروكيماويات والصلب.

لتجنب التأخير في نقل البضائع

إيران تقترح توقيع مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات الجمركية مع روسيا وأذربيجان

الوفاق/ وكالات

أشار السفير الإيراني في موسكو إلى توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بشأن تسهيل الترانزيت بين جمارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإتحاد الروسي وجمهورية أذربيجان في العام الماضي، مقترحاً توقيع جمارك الدول الثلاث على مذكرة تفاهم للتبادل الإلكتروني للمعلومات الجمركية من أجل تجنب التأخير في نقل البضائع.

وقال كاظم جلالي، في لقاء مع رئيس دائرة الجمارك الاتحادية الروسية، عقد مساء الجمعة بحضور محافظ مازندران (شمال البلاد): إذا تمكنا من توقيع مذكرة تفاهم بشأن تبادل المعلومات الجمركية بين الدول الثلاث، فسيتم إزالة العديد من التأخيرات في نقل البضائع على طول ممر "الشمال - الجنوب". وأضاف: وقعت طهران وموسكو بالفعل ٨ إتفاقيات جمركية رسمية في مجالات التعاون الإداري المتبادل، وتبادل المعلومات الإحصائية، ومكافحة المخالفات الجمركية، وتسهيل الترانزيت، وتحديث التقييم الجمركي، وتدريب الموظفين، والممر الأخضر للجمارك.

وأعرب سفير إيران في روسيا عن أمله في تسهيل التجارة بين البلدين من خلال توقيع إتفاقية المشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

تعزيز التفاعل الجمركي

وفي إشارة إلى رحلته الأخيرة إلى مقاطعة أستراخان الروسية، دعا جلالي إلى تعزيز التفاعل بين جمارك هذه المنطقة والقنصلية الإيرانية في أستراخان بهدف حل المشاكل القائمة. ونوه إلى زيارته للمعابر الحدودية في جمهورية داغستان ومقاطعة أستراخان، معرباً عن ارتياحه لتحسن الإجراءات الجمركية وتسهيل دخول البضائع إلى روسيا من هذا المصدر.

وأشار جلالي إلى أن العلاقات بين إيران وروسيا هي الآن في عصرها الذهبي وتتوسع يوماً بعد يوم، وقال: إن أحد أبعاد تطور العلاقات هو التعاون بين المحافظات في البلدين، وفي هذا السياق زار وفد محافظة مازندران الايرانية محافظتي فولغوغراد وأستراخان الروسيتين وتابع تطور المبادلات التجارية في موسكو.

إزالة العقبات التجارية

وفي هذا الاجتماع، قدّم رسلان دافيدوف، رئيس مصلحة الجمارك الفيدرالية في روسيا الإتحادية، ومحمود حسيني بور محافظ مازندران، وجهات نظرهم حول تطوير العلاقات الثنائية.

وصرح رئيس مصلحة الجمارك الفيدرالية في روسيا الإتحادية، بأن موسكو عرفت أصدقاءها في ظل العقوبات، وقال: بتركيز من الحكومة الروسية، نسعى إلى تطوير العلاقات مع الشعب والبلد الشقيق والصديق "إيران" وإزالة العقبات القائمة.

وأضاف دافيدوف، في اللقاء، إنه بالنظر إلى عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون وعملية التعاون مع الاتحاد الأوراسي، فقد تم تعزيز فرص التعاون ونرحب بتعزيز وجود إيران في مجموعة "بريكس".

وقال رئيس مصلحة الجمارك الفيدرالية في روسيا الإتحادية، في إشارة إلى توقيع عقد بناء خط سكة حديد "رشت – آستارا" (شمال ايران) باعتباره الحلقة المفقودة للطريق الغربي للممر بين الشمال والجنوب بين البلدين: إن هذا المعبر الدولي ذو أهمية استراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا، وسنفعل كل ما هو ضروري لتسريع تنفيذ هذا المشروع.

نمو التبادل التجاري

وفي إشارة إلى العقوبات الغربية ضد روسيا، قال دافيدوف: على الرغم من العقوبات، تظهر التبادلات التجارية الروسية نمواً بنسبة ٣ في المائة مقارنة ببداية تفشي مرض "كوفيد-١٩"، والذي يرجع إلى تعزيز التجارة مع دول أخرى غير أوروبا والولايات المتحدة.

ولفت إلى زيارته إلى طهران في أيار/ مايو والمفاوضات التي أجراها مع نظيره الإيراني، وأعرب عن رغبة البلدين في إزالة الحواجز الجمركية في تطوير العلاقات، آملاً أن يشارك رئيس الجمارك الإيرانية في الاجتماع المرتقب للجمارك الروسية يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر القادم.

وأكد دافيدوف إن العلاقات الإيرانية - الروسية الآن في ذروتها ويتم تنفيذ التعاون الجمركي على أفضل وجه، وأضاف: بهدف جعل الأنشطة سهلة وشفافة، سنجعل عملية إصدار شهادة استيراد البضائع من إيران إلى روسيا إلكترونية. كما أعلن استعداد الجمارك الروسية لتعزيز التعاون، بما في ذلك التبادل الإلكتروني للمعلومات، وعقد ندوات مشتركة، وتقديم قائمة بالوثائق اللازمة لتسهيل الشؤون الجمركية لتجار البلدين.

ويزور محافظ مازندران، روسيا على رأس وفد من النشطاء الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص تماشياً مع الدبلوماسية الاقتصادية للحكومة الـ١٣ لتعزيز العلاقات مع الجيران. وقبل سفره إلى موسكو، أجرى محادثات مع المسؤولين في محافظتي فولغوغراد وأستراخان خلال زيارته لهما. كما التقى محافظ سامارا الروسية في موسكو وناقش معه تطوير العلاقات الثنائية.

رئيس مصلحة الجمارك الروسية: سنعمل على إزالة العقبات أمام التجارة مع إيران

إيران تشارك في بناء ٨ مصافي لتكرير النفط خارج الحدود الإقليمية

تشارك إيران حالياً في بناء ٨ مصافي لتكرير النفط خارج الحدود الإقليمية في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا، من بينها مشروع تجديد مصفاة "إل باليتو" في فنزويلا، ما أدى إلى تصدير ١٠٠ ألف برميل من النفط الإيراني.

مع مجيء حكومة الرئيس السيد إبراهيم رئيسي، تم وضع استراتيجية "صناعة سوق النفط" لتصدير النفط الإيراني في ظروف الحظر على جدول الأعمال، والتي تضمنت التواجد في المصافي خارج الحدود الإقليمية، وتأهيلها واستعادة طاقتها، وبيع النفط الإيراني لهذه الوحدات.

حتى الآن، شاركت إيران في بناء ٨ مصافي أجنبية في القارات الثلاث في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا، في كل من فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وسوريا وأوزبكستان وأوغندا.

من بين هذه المصافي الثمانية التي خارج الحدود الإقليمية، توجد ٤ مصافي في أميركا اللاتينية، و٣ مصافي في آسيا، ومصفاة واحدة في إفريقيا.

وفي الوقت الحاضر، وصل مشروعي مصفاة "إل باليتو" و"كاردون" في فنزويلا إلى مرحلة توقيع العقد أو بدء العمليات التنفيذية، والباقي في مرحلة التفاوض وتوقيع المذكرة وإجراء الدراسات.

ونموذج وجود إيران في مصافي التكرير خارج الحدود الإقليمية في أميركا اللاتينية بطريقة تصدّر فيها الخدمات الفنية والهندسية، وتعيد بناء المصافي وتحديثها أولاً، وبعد استعادة طاقتها، تقوم بتصدير نفطها إلى حد السعة المحررة.

وفي ظل ظروف الحظر، حققت صناعة النفط الإيرانية مستوى عال من القدرة في مجال تصنيع المعدات والإصلاحات الأساسية، وهو ما تفتقده معظم دول آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا، وأصبحت هذه القدرة العالية أداة لتوقيع عقود مختلفة بين إيران ودول أخرى لإحياء السعة غير النشطة للمصافي الأجنبية وتصدير النفط الإيراني.

إنتاج إيران من السيارات يجب أن يبلغ ١/٥ مليون سنوياً

صرح المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، بأن إنتاج البلاد من السيارات يجب أن يصل الى مليون و ٥٠٠ ألف سنوياً من أجل تلبية احتياجات السوق وتنظيمه.

وقال علي بهادري جهرمي، في تصريح له الجمعة، خلال اجتماع مع طلبة الحوزة العلمية في مدينة مشهد (شمال شرق ايران): للأسف، انخفض إنتاج السيارات كثيراً في السنوات الماضية، مما أدى إلى زيادة الطلب وفي النهاية عدم الاستجابة لاحتياجات سوق السيارات. وأضاف: رغم نقص موارد النقد الأجنبي، وضعت الحكومة الثالثة عشرة زيادة إنتاج السيارات على جدول أعمالها منذ البداية وتمكنت من تحقيق ١٠٠٪ من هدفها بإنتاج مليون و ٣٣٠ ألف سيارة العام الماضي.

وصرح المتحدث باسم الحكومة: بالمقابل، سعت الحكومة لحل المشكلة في هذا المجال من خلال توفير احتياجات السوق عبر تنظيم لائحة استيراد السيارات.

وحول إجراءات الحكومة في مجال الإسكان، قال بهادري جهرمي: أعلنت الحكومة بشجاعة عن هدف بناء ٤ ملايين وحدة سكنية منذ البداية ووضعت إجراء كان مستحيلاً وفقاً للكثيرين في مسار التنفيذ.

وأضاف: إن إنشاء مساكن ريفية وبناء مساكن للمحرومين وتشكيل مدن جديدة وإيلاء اهتمام خاص للهياكل المتهالكة، كان من أهم محاور بناء الوحدات السكنية.

وصرح المتحدث باسم الحكومة: إن الحكومة الثالثة عشرة تتابع بناء مليون وحدة في السنة، بينما تم بناء ٤٥٠ ألف وحدة سكنية فقط في ٢٠١٩.

وذكر أن تأثير إجراءات البنية التحتية يستغرق وقتاً، وقال: إن أولوية الحكومة الشعبية هي تحسين الوضع الاقتصادي للشعب؛ وفي الوقت نفسه، هذه الأولوية لا تعني التخلي عن قضايا أخرى، بما في ذلك القضايا الثقافية.